

ميشال نوفل

التموضع التركي في المجال العربي: تحديات الخروج من الأناضول*

تقارب هذه المقالة الدور التركي المستجد في الشرق الأوسط العربي باعتباره امتداداً لعملية إعادة توجيه السياسة التركية التي شرع فيها الرئيس تورغوت أوزال منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، وتحاول تقديم مراجعة نقدية للسياسات الناتجة من التموضع الجيوسياسي التركي في المجال العربي، والقصور الذي شاب هذه السياسات اعتباراً من الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١ أمام التحديات التي طرحتها ثورات "الربيع العربي". وأظهرت المقالة عجز سياسة "تصفير المشاكل مع الجوار" عن التعامل مع الأوضاع العربية المتفجرة، وانهيار الستاتيكيو الإقليمي وتدهور العلاقات التركية مع إسرائيل وسورية ومصر، وتفاقم الصراع والتنافس مع إيران وروسيا.

أن التحولات في السياسة الخارجية التركية العائدة إلى مطلع تسعينيات القرن الماضي، والمتعلقة بالقاعدة الرئيسية للسياسة الخارجية التركية للمرحلة ما بعد العثمانية (التوجه نحو الغرب)، وجدت ما يوازنها في الانفتاح المتزايد على الجوار الإقليمي الشرقي والاهتمام بشؤونه. وكانت الحجة الأساسية لهذا المنحى في التفكير الجيوسياسي، أن الغزو العراقي للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠، وما تلاه من تداعيات، أبرزها الاحتلال الأميركي للعراق، أفضيا إلى تبدل ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط، ودفعاً تركيا إلى تنويع توجهاتها وأهدافها في السياسة الخارجية.

وإذا كانت هذه المناظرة لم تأتِ بتقويم

أثارت السياسة الجديدة لتركيا إزاء العالم العربي، والنجاح السريع الذي حققته خلال الحقبة ١٩١٠ - ١٩٩٠، مناقشة واسعة واهتماماً شديداً في أوساط النخب العربية الثقافية والسياسية. واعتبر البعض أن تطبيع العلاقات التركية مع المجموعة العربية وإيران، لا يغيّر سوى القليل في الروابط الغربية لتركيا، وأن الانخراط التركي الكامل في الشؤون العربية - الإسلامية يفترض قطع علاقات تركيا بإسرائيل والخروج من عضوية حلف الأطلسي، بينما رأى البعض الآخر

* هذه المقالة هي في الأصل ورقة قدمت في ندوة العمل الوطني في بيروت في ٢٣/٥/٢٠١٧.

رأيه - للاضطلاع بدور الجسر بين القارتين،
والتوسط لحل النزاعات والمشكلات المزمدة في
منطقة الشرق الأوسط.

إلا أن هذا التوجه الجديد في الدبلوماسية
التركية والرؤية الجيوسياسية التي يُفترض أن
ترشدّها، لم يُفسح له المجال كي يدخل في
التطبيق بسبب الصراعات الداخلية التي نشبت
في أنقرة غداة وفاة الرئيس أوزال المفاجئة
(١٩٩٣)، والتي أثارَت حالة من عدم الاستقرار
السياسي استمرت نحو عشرة أعوام. وقد عاد هذا
التوجه ليعرف زخماً واضحاً عقب أحداث ١١
أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وتعرّض الولايات
المتحدة للهجوم الإرهابي. وهكذا، سنرى أنه
عندما تولى حزب العدالة والتنمية الإسلامي
المنشأ زمام الحكم في أنقرة في تشرين الثاني/
نوفمبر ٢٠٠٢، شرعت السلطة الجديدة في
انتهاج دبلوماسية نشطة تتخذ مبادرات إيجابية
تجاه معظم الدول العربية على عدة مستويات،
سياسية واقتصادية وثقافية، مستفيدة من
تراجع الهيمنة الأميركية، ومن ضعف التأثير
الأوروبي والروسي في المنطقة.

وانتقلت محاولة إعادة بناء النظرية
السياسية للدولة في تركيا تحت وطأة التحولات
الجيوسياسية الكبرى التي غيّرت وجه العالم
انطلاقاً من مطلع تسعينيات القرن العشرين، إلى
حقل البناء النظري الشامل عبر باراديغم "العمق
الاستراتيجي" الذي وضعه رئيس الحكومة
السابق الدكتور أحمد داود أوغلو من أجل تأطير
إعادة توجيه علاقات تركيا الخارجية في كتابه
"العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في
الساحة الدولية".^٢ ويقدم أوغلو إطاراً نظماً
لسياسة تركية جديدة، معتبراً أن على تركيا،
بصفتها قوة إقليمية كبرى، أن تدفع قدماً
بدبلوماسية فاعلة متعددة الاتجاهات، على أن
يكون محورها الأساسي دائرة المصالح الوطنية
التركية والتوازن والاستقرار في محيطها
الجيوسياسي المباشر، وهدفها الأخير "تفسير
المشاكل مع جيراننا" من طريق الحوار والتشاور

حاسم للدور التركي في المجال العربي من
الشرق الأوسط، فإن أحداً لا يمكنه أن ينكر أن
وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في
أنقرة عجل في إعادة تموضع تركيا حول
محيطها الجيوسياسي الشرقي، حيث كان التعبير
المبكر والأكثر إثارة لهذا التموضع هو رفض
البرلمان التركي السماح للقوات الأميركية
باتخاذ منطقة جنوب شرق الأناضول منصة
لاجتياح العراق في سنة ٢٠٠٣. كما أن تصعيد
الضغوط ضد الاحتلال الإسرائيلي للضفة
الغربية، ومن أجل فك الحصار المضروب على
قطاع غزة، والتزام الدفاع عن حقوق الشعب
الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة،
فضلاً عن نسج علاقات مميزة بحركة "حماس"،
تندرج كلها في عملية إعادة توجيه للسياسة
التركية؛ فالهجوم الإسرائيلي على أسطول
التضامن مع غزة كان نقطة تحول في علاقة
ملتبسة أخذت تتدهور بين تركيا وإسرائيل على
خلفية الحرب العدوانية على قطاع غزة في سنة
٢٠٠٨، وقبلها العدوان على لبنان في صيف
سنة ٢٠٠٦. وجاء قرار طرد السفير الإسرائيلي
في أنقرة، وتجميد العلاقات التركية - الإسرائيلية
في مطلع أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ثم إعلان
حكومة أردوغان الاستعداد لتعزيز الوجود
البحري في الحوض الشرقي للبحر المتوسط،
لتظهر طموح تركيا إلى منافسة إيران في السباق
على الزعامة الإقليمية من البوابة العربية.^١

١ - ظهور الدور التركي وسيطاً

من الضروري التذكير بأن عملية إعادة
التوازن إلى السياسة الخارجية التركية الأحادية
الجانب الموروثة من الرؤية الكمالية، أطلقها
الرئيس تورغوت أوزال الذي كان مقتنعاً بأن
لتركيا رسالتين أوروبية وآسيوية، وذلك نظراً إلى
فراة موقعها الجيوستراتيجي على ملتقى
القارتين الأوروبية والآسيوية، وإلى قدراتها
كقوة محورية، الأمر الذي يؤهل تركيا - بحسب

وتكثيف المشاريع المشتركة.

ويرى داود أوغلو أن السياسة الخارجية التركية عانت طويلاً فقدان التوازن الناتج من التركيز المفرط على العلاقات بالغرب الأوروبي/ الأميركي، الأمر الذي أدى إلى إهمال مصالحها مع الولايات العربية السابقة في الإمبراطورية العثمانية. ويوضح أن تركيا، خلافاً للدول الاستعمارية، تجاهلت العلاقات مع الدول المستقلة الناشئة من تجزئة الإمبراطورية العثمانية في المشرق والمغرب العربيين، وتحتاج إلى الاضطلاع بدور أكثر أهمية في العالم العربي.

وينطوي باراديغم "العمق الاستراتيجي" على مفارقة واضحة بين الكمالية والنظرة التوليفية إلى السياسة التركية التي تُسمى "العثمانية الجديدة"، علماً بأن مفهوم "العثمانية الجديدة" ظهر أولاً خلال مرحلة الحركة الإصلاحية أو "التنظيمات" في القرن التاسع عشر،^٣ ثم عمل على تلقفه وتطويره الرئيس تورغوت أوزال في تسعينيات القرن الماضي. وإذا كانت "العثمانية الجديدة" التي يمثلها أوزال، يلخصها داود أوغلو بإعادة بناء الدولة على نحو يتلائم مع الوضع الدولي القائم، والعمل على بناء هوية ثقافية/ سياسية تعالج تداعيات الموجة القومية التي وصلت إلى حد تهديد وحدة الدولة، فإن "العثمانية الجديدة" في صيغتها الأردوغانية تدفع نحو الخروج من "المربع الأناضولي" لمواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد كيان الدولة التركية، بانتهاج سياسة إقليمية فاعلة وطموحة في الشرق الأوسط إجمالاً.

يمكن إعادة بداية تظهير الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط إلى قيام الحكومة التركية برئاسة رجب طيب أردوغان بمهمة الوساطة الصعبة بين إسرائيل وسورية، ونجاحها في جمع الطرفين في إستانبول أربع مرات من أجل استئناف مفاوضات السلام. وفي الواقع، أبدت تركيا اهتماماً بالقيام بدور الوسيط بين إسرائيل وسورية منذ سنة

٢٠٠٤. لكن كان يجب الانتظار حتى زيارة رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود أولمرت لأنقرة في شباط/فبراير ٢٠٠٧ كي يفصح الإسرائيليون عن حاجتهم إلى "الخدمات التركية" لجلب سورية وإسرائيل معاً إلى طاولة المفاوضات، وخصوصاً أن تركيا كانت في نظرهم تمثل صمام أمان في الشرق الأوسط، فهي الدولة المسلمة الوحيدة في المنطقة التي كان لها علاقات قوية بإسرائيل في المجالين الدبلوماسي والتجاري، فضلاً عن الاقتناع بأن أردوغان يستطيع وحده أن يؤدي دوراً بناءً لإطلاق مفاوضات بين سورية وإسرائيل بسبب علاقته الشخصية الحميمة في حينه مع الرئيس السوري بشار الأسد.

ولم يقتصر عمل تركيا على تهيئة الأجواء لتشجيع مفاوضات غير مباشرة بين إسرائيل وسورية في عهد الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون، بل إنها أيضاً كانت تعمل في الأشهر التي سبقت العدوان على غزة (٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨) للتوسط في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، وتنسق جهودها مع بعض الرسميين اللبنانيين لاحتواء الأزمة اللبنانية (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨)؛ ومن أجل إنجاز هذه المهمات دعت رئيس الحكومة اللبنانية السابق فؤاد السنيورة وخالد مشعل وغيره من قادة "حماس" إلى زيارة أنقرة لإجراء مشاورات. وكانت ملامح الأزمة في العلاقات التركية - الإسرائيلية بدأت تتشكل منذ مطلع الألفية الثانية، إذ أثار القمع العنيف المفرط الذي مارسه الجيش الإسرائيلي ضد الانتفاضة الفلسطينية الثانية في سنة ٢٠٠٠، إدانة الأوساط السياسية التركية والمجتمع المدني. وفي سنة ٢٠٠٤، أقدمت إسرائيل على اغتيال الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة "حماس"، الأمر الذي دفع رئيس الحكومة التركية في حينه رجب طيب أردوغان إلى التصريح في أثناء حوار له معه في أنقرة، بأن إسرائيل تمارس "إرهاب الدولة". ولم يتأخر أردوغان في توجيه انتقادات

الذي اعتبر نشره من دون التوصل إلى اتفاق مسبق بين تركيا وإسرائيل عملاً يُنهى جهود التوصل إلى حل يفتح الباب لتسوية تطبع العلاقات.

في اليوم التالي لنشر "تقرير بالمر" أعلن وزير الخارجية التركي في حينه أحمد داود أوغلو الانتقال إلى مرحلة جديدة من التعامل مع إسرائيل، عبر اتخاذ سلسلة من التدابير ضد تل أبيب تناولت خفض العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين من مستوى قائم بالأعمال (بعد سحب السفير غداة حادثة أسطول التضامن) إلى درجة السكرتير الثاني، ووقف العمل بجميع الاتفاقات العسكرية بين الجانبين، وعدم الاعتراف بالحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، ونقل الملف إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، والعمل على محاكمة المسؤولين الإسرائيليين عن الهجوم على "مافي مرمرة" في المحاكم التركية والأجنبية، واتخاذ خطوات بشأن حرية حركة الملاحة البحرية في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، باعتبار أن الساحل التركي هو الأطول في شرق المتوسط.^٥ ولم تقف تركيا عند حدود هذه التدابير التي أرفقها داود أوغلو بالتحذير من أن الوقت حان لتواجه إسرائيل التداعيات، وتدفع الثمن لقاء تصرفاتها غير المشروعة، بل إن رئيس الحكومة في حينه أردوغان صعد الموقف معلناً وقف العمل "بصورة كاملة" فيما يتعلق بجميع العلاقات التجارية والعسكرية مع إسرائيل، متهماً إياها بالتصرف كـ "ولد مدلل". كما أعلن تعزيز الوجود البحري التركي في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط حيث "ستشهد سفننا بصورة أكثر تكراراً في تلك المياه".^٦ غير أن مسؤولاً في ديوان رئيس الحكومة التركية أوضح أن تعليق العمل هو في حقول العلاقات التجارية والعسكرية الدفاعية فقط، بينما أشار وزير الاقتصاد التركي إلى أن لا عقوبات اقتصادية تُفرض على إسرائيل من جانب أنقرة.

شديدة إلى إسرائيل خلال الحرب على لبنان في صيف سنة ٢٠٠٦، في الوقت الذي شهدت مدن تركية عديدة تظاهرات مؤيدة للشعب اللبناني. وعندما اشتبك أردوغان مع الرئيس الإسرائيلي الراحل شمعون بيرس في منتدى دافوس في سويسرا في مطلع سنة ٢٠٠٩، مندداً بالسياسة الإسرائيلية إزاء الفلسطينيين والعنف المفرط ضد قطاع غزة، حظي بإشادة إجماعية في جميع أنحاء العالم العربي، وخصوصاً أن هذا الطابع الهجومي للدبلوماسية التركية كان يكشف في آن معاً حالة العجز والصمت لدى زعماء الدول العربية. وجاء إلغاء مشاركة إسرائيل في التدريبات الجوية التي يجريها الحلف الأطلسي في الأناضول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ثم إدانة الهجوم الإسرائيلي الذي استهدف في السنة التالية (٢٠١٠) سفينة "مافي مرمرة" التي حاولت في إطار أسطول التضامن الدولي، كسر الحصار المفروض على قطاع غزة ومساعدة السكان المدنيين، كي يرفعوا الرصيد الشعبي لأردوغان الذي أطلقت عليه الصحافة العربية لقب "زعيم العرب" و"ناصر الجديد".

وبلغ التشدد التركي إزاء إسرائيل أقصاه عقب نشر ملخص لتقرير لجنة التحقيق بحادثة "مافي مرمرة"، والذي عُرف بتقرير "بالمر" في صحيفة "النيويورك تايمز" في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.^٤ واللجنة المذكورة شكلها الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٠، وتألّفت من رئيس حكومة نيوزيلندا السابق جيوفري بالمر، والرئيس الكولومبي السابق ألفارو أوريبي نائباً للرئيس، وعضوين هما: إسرائيلي هو جوزيف سيشانوفي، وتركّي هو السفير المتقاعد أوزديم سانبيرك.

جاء التقرير إجمالاً متعارضاً مع وجهة النظر التركية لاعتباره الحصار على غزة شريعياً من زاوية القانون الدولي، ولم يدين إسرائيل ولم يطلب منها الاعتذار، وإنما اكتفى بانتقاد وحيد هو أن الجنود الإسرائيليين أفرطوا في استخدام القوة. وأثار نشر التقرير غضب الجانب التركي

الزيارة في لحظة تتسم بالتوتر الشديد بين أنقرة وتل أبيب. كما نقلت الصحيفة أن مصر بلغت تركيا أنها تفضل عدم حدوث الزيارة باعتبار أن الجيش المصري لا يريد توتراً إضافياً مع إسرائيل.

في ذلك الوقت، أيدت تركيا تقدم السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة بطلب الاعتراف بدولة فلسطينية. وأكد أردوغان في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣/٩/٢٠١١ ضرورة الاعتراف بفلسطين دولة عضواً في الأمم المتحدة، موضحاً أن دعم تركيا للاعتراف بالدولة الفلسطينية هو دعم غير مشروط، وموجهاً انتقاداً شديداً إلى السياسة الإسرائيلية إزاء فلسطين، وإلى لامبالاة المنظمة الدولية في هذا الشأن. وقال أردوغان إن لا شيء يمكن أن يحل مكان عملية السلام في فلسطين، وإن مطالبه من إسرائيل واضحة وهي الاعتذار، ودفع التعويضات إلى أسر ضحايا الهجوم الإسرائيلي على "مافي مرمرة"، ورفع الحصار عن غزة.

غير أن العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل في القطاع الخاص لم تتأثر على ما يبدو بالتدابير التي أعلنتها أنقرة ضد تل أبيب بعد صدور تقرير "بالمز"،^٨ علماً بأن تركيا تستورد من إسرائيل منتجات كيميائية وزراعية وتكنولوجية متطورة، وتتركز صادراتها إلى الدولة العبرية على عدة أنواع من المنسوجات والرخام.

وفي التحليل النهائي يتبين أن تركيا لم تتراجع عن التزامها الشرعية الدولية أساساً لصوغ موقفها من القضية الفلسطينية وإسرائيل، واستمرت القضية الفلسطينية أولوية في سياساتها الشرق الأوسطية. بل إن الدور التركي حمل رؤى وتصورات مستقلة عن بقية الأطراف الفاعلين في سعيه لحماية الشعب الفلسطيني سياسياً ودعمه اقتصادياً، الأمر الذي تجلى في رفضه الحصار على غزة ووقف المساعدات الدولية للفلسطينيين عقب فوز حركة "حماس"

وحاول مسؤولون في إسرائيل التقليل من أهمية التدابير التركية معتبرين أنها لا تعني القطيعة، وأنه سيبقى في تركيا الملحق العسكري والقنصل في إستانبول ودبلوماسيون آخرون. كذلك توعدت إسرائيل بمساندة الحملة الرامية إلى الاعتراف بالإبادة الأرمنية، وبدعم نشاطات حزب العمال الكردستاني التركي.

وتزامنت التدابير التركية ضد إسرائيل مع إعلان الخارجية التركية أن أنقرة وافقت على نشر الدرع الصاروخية في أراضيها. وجاء في بيان للخارجية التركية أنه "في ختام عملية مشاورات شاملة شارك فيها أعضاء الحلف بمن فيهم تركيا، وافق حلف شمال الأطلسي في قمة لشبونة السنة الماضية (٢٠١٠) على مفهوم الاستراتيجية الجديدة للحلف الذي يهدف إلى ضمان أمن الحلف في مواجهة التهديدات اعتماداً على التكنولوجيا المتطورة الملائمة لظروف العصر". وأضاف البيان: "في هذا الإطار تقرر تطوير نظام دفاعي ضد تهديد الصواريخ الباليستية، وقد دعمت تركيا منذ اللحظة الأولى الجهود المبذولة لتطبيق القرار [...] إن تركيا ركيزة من ركائز الحلف، وبناء على توجيهات الحكومة فقد تقرر نشر نظام الإنذار المبكر التابع لنظام الدرع الصاروخية على الأراضي التركية [...] إن هذه الخطوة ستعزز قدرة حلف شمال الأطلسي الدفاعية، كما ستقوي نظام الدفاع الوطني التركي".^٧

وأعقب التدهور في العلاقات التركية - الإسرائيلية قيام أردوغان بجولة في دول "الربيع العربي" في شمال أفريقيا وهي مصر وتونس وليبيا، وسط أنباء عن زيارة مقررة له لقطاع غزة. وقال أردوغان أنه سيبحث مع المسؤولين المصريين خلال زيارته للقاهرة بين ١٢ و١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ ما إذا كان سيزور غزة أم لا. وعلى الرغم من أن الاستعدادات الأمنية كانت قد اتخذت، فإن هذه الزيارة لم تتم لأسباب عزتها صحيفة "مليت" التركية (٢٠١١/٣/٨) إلى عدم رغبة مصر في أن تتم

الجمهور العربي مع حزب "العدالة والتنمية" الإسلامي الجذور. إلا إن انفتاح الفرص أمام أدوار عربية جديدة، ولا سيما الدور المصري، ألقى ظلالاً على الدور التركي الذي انكفأ في ملفات إقليمية وفلسطينية، ومنها ملف المصالحة الفلسطينية الذي كان لمصر الدور البارز فيه، بينما اكتفت تركيا عبر وزير خارجيتها في ذلك الحين داود أوغلو بالقيام بدور المساعد. كذلك الأمر في صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحركة "حماس"، إذ كان الدور لمصر.

٢ - الارتباك التركي إزاء "الربيع العربي"

كان على السياسة التركية في ضوء ثورات "الربيع العربي" أن تعيد تموضعها آخذة في الاعتبار الأزمة الانتقالية الشاملة التي تهز المجتمعات العربية، والتحولت السياسية الطارئة في تونس ومصر وليبيا، وتلك الجارية في اليمن وسورية والبحرين، وكذلك سعي مصر لاستعادة موقعها ودورها في نظام التوازن الإقليمي. ولم يعد كافياً أن تظهر الدبلوماسية التركية نشاطاً كبيراً، وأن تبني على نجاحات عقد مضى تمكنت خلاله تركيا من أن تقدم نفسها مصدر إلهام لقوى المعارضة في العالم العربي، وأن تعمق في الوقت نفسه علاقاتها بالنظم الاستبدادية الحاكمة، ذلك بأن هذا النمط من التوضع لم يعد ممكناً في زمن التحولات العربية. لذلك رأينا تركيا تواجه في البداية صعوبات في التأقلم مع الوضع العربي الجديد، الأمر الذي جعل حكومة العدالة والتنمية تختار الانتظار إزاء الانتفاضات الأولى التي هزت العالم العربي، وتعين عليها التريث حتى سقوط زين العابدين بن علي في تونس في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ليضع أردوغان في ١ شباط/فبراير ٢٠١١ حداً لصمت كان يصم الآذان منذ عدة أسابيع، ويطلب من الزعماء

في الانتخابات الفلسطينية في سنة ٢٠٠٦، فضلاً عن مساهمته الإيجابية في المصالحة الفلسطينية.

وظلت العلاقات التركية - الإسرائيلية ترزح أعواماً تحت وطأة التداعيات التي أنتجها العدوان الإسرائيلي على أسطول التضامن الدولي فجر ٣ أيار/مايو ٢٠١٠، إلى أن نجحت الجهود والضغط الأميركي في التوصل إلى تسوية بين الطرفين، وقبول إسرائيل مطلب تقديم اعتذار، وتقديم تعويضات إلى ذوي الضحايا الأتراك التسعة الذي سقطوا في الهجوم الإسرائيلي. غير أن اللقاءات السريّة المكثفة بين مسؤولين أتراك وإسرائيليين لم تسفر عن قبول مطلب تركيا رفع الحصار عن غزة، ويمكن أن يسجل هنا أن السياسة التركية المتشددة إزاء إسرائيل، وإن كانت لم تثمر غالباً نتائج بارزة على الأرض من نوع لجم السلوك العدواني للاحتلال، أو فرض تراجع في مسألة الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، أو في سياسة الحصار والعدوان على قطاع غزة، ربما ساعدت في إدراك أن ما تفتقده الدبلوماسية التركية في المنطقة هو أدوات الضغط التي تتجاوز أسلوب "القوة الناعمة"، ودور الوسيط الذي يفترض حكماً علاقات جيدة مع جميع الأطراف، والامتناع من الدخول في أي محور إقليمي أو الانحياز إلى مجموعة من الدول. وهكذا، فإن تركيا ستحاول بناء محور إقليمي مع مصر خلال حكم "الإخوان المسلمين"، واللجوء بعد خسارة مصر وسورية والسعودية إلى إقامة محور مع قطر أساسه الرهان على شبكة "الإخوان المسلمين" كقوة إقليمية تعوّض عدم استقرار العلاقات مع الأنظمة العربية، من دون أن ننسى التدخل العسكري في الأزمتين العراقية والسورية.

في أي حال، فإن موجة الثورات العربية بإطلاقها ديناميات جديدة في المنطقة، منها صعود الإسلام السياسي في بعض دول "الربيع العربي" بعد سنة ٢٠١١، ساهمت في تقدم النفوذ التركي، وتعاطف قطاعات واسعة من

العرب أن يستمعوا إلى مطالب شعوبهم، داعياً حسني مبارك إلى التنحي.^٩ لم تتوقع تركيا الانتفاضات العربية التي انفجرت في الوقت الذي كانت المبادلات الاقتصادية مع العالم العربي تتوسع بصورة كبيرة يرافقها مشروع لمنطقة تجارة حرة وانتقال مفتوح للأفراد. ولم تلبث حركة الصادرات التركية منذ مطلع سنة ٢٠١١ أن سجلت تراجعاً لافتاً في معظم البلاد العربية التي هزتها انتفاضات ذات شأن (تونس، ومصر، وليبيا وسورية بصورة خاصة). كما سجلت البورصة التركية تراجعاً في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الأمر الذي أثار المخاوف في شأن استقرار الليرة التركية.

ويتبين أن حركة التمرد التي اجتاحت العالم العربي في مطلع سنة ٢٠١١ وضعت أحياناً الدبلوماسية التركية في مأزق، وإذا كانت أنقرة تمكنت من التعامل بسهولة مع الحالة الثورية في تونس ومصر، فإن التحديات الناتجة من الأزميتين الليبية والسورية كشفت صعوبات حادة في مقاربتها؛ ففي ليبيا تجنبت الحكومة التركية، بسبب المصالح الاقتصادية،^{١٠} اتخاذ موقف مع الثوار أو مع نظام القذافي، ثم انتقدت التدخل الدولي قبل أن تعود وتنضم إليه عقب صدور القرار رقم ١٩٧٣ عن مجلس الأمن، مطالبة برحيل القذافي.

وبلغ انحياز حكومة أردوغان إلى جانب حكومة محمد مرسي والإخوان المسلمين في مصر حداً دفع أنقرة إلى تجريد حملة دبلوماسية لا هوادة فيها ضد الانقلاب على الإخوان المسلمين، بحجة أن حركة التمرد التي أودت بحكم الإخوان غير شرعية، الأمر الذي أدى إلى تدهور سريع للعلاقات المصرية - التركية كانت نتيجته القطيعة الكاملة بين البلدين، وفشل محاولة أردوغان إقامة المحور التركي - المصري.^{١١} ويذهب محللون أترك إلى أن المنطق الجيوسياسي العميق للتماثل الأردوغاني مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر إلى درجة

توحي بأن جماعة أردوغان ربطت مصيرها بمصير الإخوان في مصر والعالم العربي، هو تجربة أردوغان الشخصية مع المؤسسة العسكرية في بلده من جهة، واحتواء التمدد الإيراني عربياً عقب النكسة التي أصابت السياسة التركية إزاء النفوذ الإيراني في سورية والعراق من جهة ثانية.^{١٢}

أما الحالة السورية فكانت أكثر تعقيداً لأن الرهانات فيها لم تكن اقتصادية فحسب، بل جيوسياسية واستراتيجية أيضاً. ولذلك لاذت السلطات التركية بالصمت إزاء حملة القمع التي شنها النظام البعثي ضد الانتفاضة الشعبية، ولم تغير لهجتها إلا عندما بدأ الألوف من اللاجئين السوريين بالتدفق على الحدود التركية. وهكذا وجدت تركيا نفسها انطلقاً من أيار/مايو ٢٠١١ في وضع يدفعها إلى تصعيد انتقاداتها ضد القمع في سورية من دون الإقدام على قطع الجسور مع النظام.^{١٣} لكن العلاقات أخذت تدهور سريعاً، بينما راحت وسائل الإعلام السورية تتهم أنقرة بمساندة الانتفاضة، ونظمت السلطات السورية تظاهرات تعرضت للسفارة التركية في دمشق، وذهب بعض المسؤولين السوريين إلى إدانة "المطامع العثمانية الجديدة" للسياسة الخارجية التركية.

في ظل هذه التطورات الدراماتيكية فُتحت مناقشة في تركيا نفسها بشأن صحة السياسة الخارجية التي يديرها داود أوغلو، واعتبرت أوساط المعارضة التركية أن الحرج الذي تُظهره حكومة العدالة والتنمية إزاء ديناميات الربيع العربي يدل على انتهاء صلاحية "الدبلوماسية التركية الجديدة"، الأمر الذي يعني أن أردوغان ووزير خارجيته داود أوغلو أساءا تقدير حالة الضعف التي كانت تعتري النظم الاستبدادية العربية التي عملاً طويلاً على التقرب منها مراهنين على ديمومتها وقدرتها على التطور. وهذا يعني أن مشروع النظام الإقليمي الذي حلما بقيادته، استناداً إلى إرساء شركات استراتيجية، وإقامة مجال شامل للتجارة الحرة

من التقارب الظاهر الذي سجلته تركيا مع سورية. وكانت حكومة أردوغان لا تزال تأمل بين آذار/مارس وآب/أغسطس ٢٠١١ بتجنب تدهور علاقاتها الثمينة بسورية التي كانت في حينه تحتل مكانة مركزية في السياسة التركية الجديدة في الشرق الأوسط، والتي كان يُفترض أن تسمح لها بفرض نفسها قوة إقليمية دولية في حال تمكنت أنقرة من تنويع جهود الوساطة بين سورية وإسرائيل بنجاح. كذلك كانت سورية جسر العبور للاقتصاد التركي إلى دول المنطقة، وخصوصاً مصر والأردن ودول الخليج، فضلاً عن أن تركيا لم تكن تريد في أي حال التفریط بتعاونها مع سورية في مجال احتواء نشاطات حزب العمال الكردستاني التركي.

على الرغم من جميع الجهود المبذولة التي يشهد عليها النشاط الدبلوماسي لوزير الخارجية داود أوغلو في حينه، فإن حكومة أردوغان لم تفلح في تجنّب القطيعة مع سورية اعتباراً من آب/أغسطس ٢٠١١ عندما فهم أردوغان أنه من المستحيل إقناع بشار الأسد بالانفتاح على مطالب الإصلاح، وأنه لم يبق أمامه سوى خيار مساندة المعارضة السورية، ولا سيما جماعة الإخوان المسلمين. وانطلاقاً من خريف سنة ٢٠١١، صار الالتزام التركي بالمساهمة في إسقاط نظام بشار الأسد أكثر صراحة، وفي حزيران/يونيو ٢٠١٢ تم اجتياز مرحلة جديدة في القطيعة بين البلدين عندما أسقطت وسائل الدفاع السورية، طائرة استطلاع تركية قالت دمشق إنها اخترقت مجالها الجوي. أخيراً، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ سقطت قذائف مدفعية سورية في الجانب التركي من الحدود المشتركة، ذهب ضحيتها مدنيون أتراك. وكان رد الجيش التركي فوراً، وتحولت منطقة جنوب الأناضول في ظل تدابير وحشود عسكرية واسعة النطاق، إلى جبهة مساندة للمعارضة السورية المسلحة التي أعطيت تسهيلات متزايدة بجميع قياداتها بعد السماح بإعلان ولادة "المجلس الوطني السوري" من إستانبول واختيارها مقراً

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كان موضع إعادة نظر.^{١٤} وفي هذا الإطار، يعتقد بعض الباحثين الأتراك أن أردوغان ذهب بعيداً في تحدي الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي متجاوزاً بعد سنة ٢٠١٠ والانتصار الكاسح لحزب العدالة والتنمية في الاستفتاء على الدستور، التوافق بشأن التزامات تركيا ووظيفتها بصفقتها عضواً في حلف شمال الأطلسي، بما في ذلك ارتباطها الاستراتيجي بالغرب، وتعهدها بتسويق نموذجها الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط، واحترامها وجود دولة إسرائيل. وربما يكون الزخم الاقتصادي، مقروناً بالاعتبارات الأيديولوجية والإرادية في السياسة الخارجية، قد دفع قيادة حزب العدالة والتنمية، ولا سيما أردوغان وداود أوغلو، إلى الاعتقاد أنه يقع على عاتقها قيادة العالم الإسلامي الذي يمثل العالم العربي عموده الفقري. لقد كانت تركيا جاهزة للعودة إلى المسرح الجيوسياسي الذي أدارت ظهرها له منذ تأسيس الجمهورية عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، ووجدت نفسها مضطرة إلى الانخراط مع الحكومات والأنظمة العربية القائمة من دون التساؤل عن شرعيتها، غير أن نجاح تلك السياسة تحت الشعار المغربي "صفر مشاكل مع الجوار" واستمراريتها، ارتبطا بالاستاتيكي أو الوضع القائم الذي بُنيت تلك السياسة استناداً إليه. ومع حلول ديناميات الأزمة الانتقالية العربية انهار الستاتيكي في المنطقة، وسارعت تركيا إلى إعادة التموضع مجدداً من دون خطة محددة، وإلى تأييد التغيير، لكن انهيار "سياسة تصفير المشاكل" راح يظهر مع انفجار الأزمات مع إسرائيل ومصر والسعودية، واقترب رياح التفكك العربي أكثر من حدود تركيا، وكانت سورية هي خط التماس الذي جعل الانهيار واضحاً للعيان.

لم تنجح القيادة التركية في إقناع أصحاب الحل والربط في نظام بشار الأسد بالانخراط في إصلاحات لتهدئة الانتفاضة، وذلك على الرغم

له، واحتضان قادة "الجيش السوري الحر"، الأمر الذي اعتُبر رسالة واضحة فحواها أن تركيا باتت منخرطة بعمق في سياسة تغيير النظام السوري. ففي مرحلة أولى تصوّر أردوغان الذي يُعير العلاقات الشخصية الحميمة أهمية كبيرة، أنه قادر على تثمير صلاته الطيبة ببشار الأسد من أجل إيجاد مخرج للأزمة، وإطلاق حوار بين النظام والمعارضة، وبالتالي الارتقاء بدور تركيا كقوة صاعدة، وجعلها زعيماً إقليمياً قادراً على العمل لاحتواء الأزمات بعيداً عن أي تدخل غربي. ويمكن أن نتصور بسهولة أن ممانعة الرئيس السوري جرح كبرياء أردوغان الذي كان يراهن كثيراً على تثمير علاقته الخاصة بحليفه السوري، ويتردد في إظهار تعاطفه مع الانتفاضة السورية في أيامها الأولى. من جهة أخرى يمكن الافتراض استناداً إلى تجارب تونس وليبيا ومصر، أن الحكومة التركية اعتبرت أن تصلب بشار الأسد لا يمكن إلا أن يُضعف سورية، ويحكم على النظام فيها بالانهيار عاجلاً أم آجلاً، وهو ما يعني أن الوقت حان كي تغير تركيا مقاربتها، وتعمل للإعداد لمرحلة ما بعد بشار الأسد في سورية. غير أن النتائج تدل على أن تقدير الموقف من جانب أردوغان لم يكن موفقاً، إذ إنه أساء تقدير قدرة النظام السوري على الاستمرار، كما أنه لم يأخذ في الاعتبار المصالح الإيرانية والروسية، وما تنطوي عليه من خيارات تلقي بثقلها على إمكانات المناورة التركية، وتحديدًا على المرونة الاستراتيجية والمدى الزمني للمواجهة بين النظام السوري والمعارضة المدنية والمسلحة، وضعت تركيا في

حالة حرجة بحيث إنه بعد كل يوم يمر، كانت تزداد التساؤلات والمخاطر التي تواجه تركيا بسبب استمرار الأزمة السورية، وتداعيات المواجهات المسلحة على الهشاشة المتمثلة في المسألة الكردية في تركيا. ويُعتقد على نطاق واسع أن استراتيجية حزب العمال الكردستاني وقربه الاتحاد الديمقراطي في سورية، تقوم على تعزيز مواقعهما لضمان تمثيل أفضل للأكراد في سورية في حال انهيار النظام، الأمر الذي يعني أن الإسناد غير المباشر لنظام بشار الأسد من جانب حزب العمال (PKK) ربما يكون نتيجة حسابات باردة تهدف إلى جعل الحكومة التركية تعَدّل موقفها، وتجبرها على منح أكرادها مزيداً من التنازلات، وتسمح بأن يكون للأكراد في سورية مكانة أفضل مستقبلاً. قبل ستة أعوام كانت نقطة القوة لتركيا في سياستها الخارجية هي الروابط المتنامية مع الجوار العربي، وكانت أنقرة تفاخر بصلاتها الخاصة مع سورية، لكن المسؤولين الأتراك ما لبثوا أن توقفوا عن التباهي بهذه الروابط، مع تدهور العلاقات مع الجوار الشرقي، وتحديدًا مع سورية والعراق، والتورط في حرب استنزاف طويلة ومخاطر عدم استقرار تصدّرها الأزمة السورية إلى الجوار الإقليمي، وتفاقم الهشاشة المزمنة للسياسة التركية، نتيجة عدم تسوية المشكلة الكردية التي تتأثر بالمكاسب التي يحققها الأكراد السوريون من طريق إنشاء مناطق تتمتع بالإدارة الذاتية بحكم الأمر الواقع على الحدود السورية - التركية التي تمتد على طول ٩١١ كيلومتراً. ١٥ ■

المصادر

- ١ انظر: Michel Naoufal, "La diplomatie turque vue par les Arabes", in Dorothée Schmid (directeur), *La Turquie au Moyen-Orient: Le retour d'une Puissance régionale?* (Paris: IFRI, CNRS Editions, 2011), pp. 69-91.
- ٢ انظر أيضاً: هاني نسيره، "الإسلامية التركية في عيون الإسلاميين العرب"، في: "كتاب المسبار الشهري ٣٤: الإسلامية التركية" (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠٠٩).
- ٣ انظر: أحمد داود أوغلو، "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠).
- ٤ المصدر نفسه، ص ١٠٦ - ١٠٨.
- ٥ Neil MacFarquhar and Ethan Bronner, "Report Finds Naval Blockade by Israel Legal but Faults Raid", *The New York Times*, Sept. 1, 2011, <http://www.nytimes.com/2011/09/02/world/middleeast/02flotilla.html>
- ٦ انظر: محسن محمد صالح (محرر)، "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١١ - الفصل الرابع" (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٢)، ص ١٧٥ - ١٧٦، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://tinyurl.com/y77tw2zx>
- ٧ جريدة "يني شفق" (أنقرة)، ٢٠١١/٩/٧.
- ٨ جريدة "زمان" (أنقرة)، ٢٠١١/٣/٢.
- ٩ "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني..."، مصدر سبق ذكره.
- ١٠ Jean Marcou, "Egypte: Recep Tayyip Erdogan sort enfin de son mutisme", blog de l'ovipot, 1 fevrier 2011.
- ١١ كانت ليبيا تتسم بأهمية كبيرة في نظر أنقرة كونها مصدراً للنفط الخام، وحقلاً لنشاط الشركات التركية التي حصلت فيها على عقود بناء تصل قيمتها الإجمالية إلى نحو ١٥ مليار دولار.
- ١٢ راجع في شأن مشروع هذا المحور: ميشال نوفل وجنكيز تشاندار، "أحمد داود أوغلو: شرعية عربية جديدة أو حرب باردة إقليمية؟"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٩٥ (صيف ٢٠١٣)، ص ٢٣ - ٣٤.
- ١٣ انظر ما ورد على لسان الدكتور مصطفى أكيول في: ميشال نوفل، "عصف فكري في إستانبول: أزمة الإسلام السياسي في تركيا"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٩٩ (صيف ٢٠١٤)، ص ١٦٥ - ١٧٣.
- ١٤ يوسف الشريف، "أنقرة تُبقي شعرة معاوية مع الأسد وترصد تحركات واشنطن تجاهه"، "الحياة" (لندن)، ٢٠١١/٥/٢٤.
- ١٥ تناولت الصحافة التركية هذا الموضوع على نطاق واسع. انظر على سبيل المثال: Gengiz Çandar, "Turkey's Foreign Policy Reset Will Not Be Easy", *Al-Monitor*, December 2013.
- ١٦ Bayram Balci, "le rêve arabe de la turquie brisé par la crise syrienne", *les etudes du CERI*, no. 188 (Novembre 2012).